

الجامعة اللبنانية

المعاهدة الانكليزية المصرية

وآراء سمو الخديو

عباس حلمي الثاني

١٠٠ نسخة ١٠٠ ملل

المعاهدة الانكليزية المصرية

وآراء سمو الخديو

عباس حلمي الثاني

المعاهدة المصرية

الانكليزية

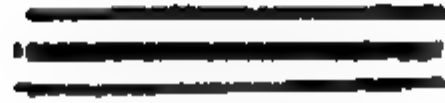
وسمو الخديو عباس حلمي الثاني

نشر «الكشكول» الفصول الخاصة بالمعاهدة المصرية الانكليزية من كتاب لحضرة صاحب السمو الخديو عباس حلمي الثاني نشره سموه بالانكليزية سنة ١٩٢٩ بمناسبة المفاوضات التي جرت وقتها بين دولة محمد باشا محمود — هندرسون ثم دولة النحاس باشا — هندرسون .

وانما نشر «الكشكول» هذه الفصول بمناسبة المفاوضات التي يعزم ان يجريها في هذه الايام الوفد الرسمي المصري مع الوفد الرسمي الانكليزي في قصر الزعفران بالقاهرة ، وليطلع المصريون أثناء ما يدور بين المفاوضين من بحوث على آراء امير مصرى كبير ، عرك الحوادث وعركته اكثر من ربع قرن ، أدار فيها دفعة البلاد باحتكاك مستمر مع الاحتلال الانكليزي ، فيما يقصد به الآن من تحديد العلاقات بين مصر وانكلترا تحديدا يضمن

المصالح الانكليزية بما لا يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها .
ولقد طلب اليها كثيرون ممن يحرصون على قيام علاقات
ودية بين مصر وبريطانيا ان نطبع هذه الفصول في كراسة مستقلة
ليسهل الاطلاع عليها ومراجعتها وخاصة في هذه الايام ، فاجبناهم
الى طلبهم خدمة للتقنية المصرية وللرأى العام

اول مارس سنة ١٩٣٦





صورة حفرة صاحب السمو الخديو عباس حلمي الثاني
(كما جاءت في كتاب سمود)



السودان

لقد أهلك الحرب والمرض السودان وهي البلاد العظيمة الغنية الهامة التي ترتبط بها والتي فتحت في عهد محمد علي .
ومن ثلاثين سنة فقط بدأت أن تدخل في دور النقاها التي تسبق الصحة .

وبرغم ان كثيرين من المصيريين يوجهوا سهام نقدهم الى اتفاقية سنة ١٨٩٩ التي عقدها المرحوم بطرس باشا عالي وجاد أخيراً بدمه في سبيلها إلا أن الذين يتجردون عن العاطفة يرون أنه لم يحصل التوفيق إلى أحسن من هذه الوثيقة الآن .

لقد جاهدت مصر ضد الاستعمار وطلبت استقلالها وعندنا الجواب على تلك التهمة التي توجه إلى مصر بأنها تخفي أغراضاً استعمارية ضد السودان فنحن معشر المصريين نرى ان السودانيين من جنسنا ومن ديننا فلذلك نطلب له ما نطلب لنفسنا .

واجبنا في هذه القضية ان نقنع البريطانيين ليشاركونا في تمدين وتقديم السودانيين حتي يتبوأوا بالتهذيب المسكان اللائق بهم بين أمم الامم المتعدنة ونأمل أن ينبثق فجر ذلك اليوم الذي يتمتع فيه السودان بالهيئات النيابية وباتفاقه مع مصر الشقيقة ويمكن له إذا شاء

أن يكون مجموعة مع ولايات النيل المتحدة وهذا المخطط السامي ملك
الاستقبل أما الذي علينا أن نعالجه فأنما هو . يمكن عمله اليوم وتحتمه
الضرورة .

ان على المصريين ان يذكروا كيف كان يمكن أن تكون
اعاده فتح السودان صعبة إذا لم تكن قد انضمت جيوش الانجليز
المنظمة معهم وعلى الانجليز من الناحية الاخرى أن لا ينسوا الارواح
التي ذهبت والأموال المصرية التي أنفقت في فخر الترع وإنشاء السكك
الحديدية التي استلزمتهما ضرورة ترقية الأرض المفتوحة .

كثيرون في مصر يطلبون عودة الجيش المصري إلى السودان
ووجود الجيش وحده لا يمكن اعتباره ظاهرة من مظاهر السيادة
القومية على السودان .

اننا لانميل إلى أن يشترك أبناءنا في قم فتن السودانين والقبائل
العربية في السودان فرسـل هؤلاء الأبناء إلى الموت، والقوة
السودانية الحاضرة بمقتضى اتفاقية سنة ١٨٩٩ تمثل السلطنين
الانجليزية والمصرية وتعتبر كافية ، ولا ضرورة مطلقا في ايجاد
قوة انجليزية مصرية ، ومع ذلك بما ان للانجليز قوة هناك
فان من المرغوب فيه ان يكون لمصر قوة عديدة مماثلة لها ويجب
أن لا تشتغل الا بما تشتغل به القوة الانجليزية ، وما يقال عن
الجنود في السودان يقال عن الموظفين فيه أيضا ، فيجب أن يكون
لمصر موظفون بمسدد الموظفين الانجليز ولا يغيب عن الذهن ان
هذه المسائل ولو أنها هامة سياسية في طبيعتها إلا أنها ليست النقط
الأساسية لمصر .

فمصر بهما ثلاث مسائل يجب أن يعيها المصريون في ذاكرتهم .

الاولى نقطة الرى فمصر هى النيل والنيل هو مصر ، وقضية الرى انتهى الامر فيها بالاتفاقية التى تمت ، والمستقبل وحده كفيلا بان يظهر ان كانت الاتفاقية المذكورة فى تنفيذها وافية بالغرض ام لا . وعلى المصريين أن يعملوا على الاستفادة من هذه الاتفاقية بحيث تفي بحاجات مصر المائية وذلك ماحدا بي الى ان الفت نظر المغفور له سعد زغلول باشا وهو يتفاوض الى أن يطلب ان تشكل لجنة دائمة فى القاهرة تدعى لجنة النيل تتألف من رجال فنيين خبراء وتبقى مهمتها الى ان يحقق لمصر مطلبها من الماء

الثانية نقطة الزراعة وعلى مصر والسودان ان يتفقا على نسبة انتاجية ، ومثل هذا التعاقد أصبح مألوفا فى الممالك الاوروبية ، ان هناك حاجة قصوى الى سياسة زراعية متطورة لتبادل النفع بين البلدين اذ الطبيعة أوجدت التعاون المتبادل بينهما وكل سياسة تتجاهل هذه الحقيقة مقضى عليها لا محالة بالفشل

الثالثة نقطة الهجرة اذ ان سكان مصر يتزايدون وسكان السودان قليلون وعلى مصر أن تجد منفذا فى المستقبل القريب لانبائها المتزايدين . ولذلك تحتاج مصر لسياسة تعترف بهذه الحقيقة وتعطي المصريين الافضلية فى السودان فيرحب بالمصريين قبل ان يفتح ذراعه للترحيب بانباء الامم الاخرى

ان هذه المسألة سيكون لها الاهمية القصوى بالنسبة لمصر فى المستقبل القريب وعلى الساسة المصريين أن يفقهوا ذلك . وتبقى

بعد ذلك مسألة رؤوس الاموال المصرية في السودان وعندى ان المصريين الحق في الاشتراك في نهضة السودان وترفقته وان هذا الحق يجب، أن يعطى لهم مؤكدا وبذلك يرى المصريون انهم يأخذون نصيبهم الحق في التقدم الزراعى في مملكة يرتبطون بها بتلك الروابط الوثيقة، ومساعدة الحكومة الانجليزية ضرورية ومرغوب فيها حتى يمكن للسودان الذي اصيب بما اصيب به من زوايا فادحة قاضية ان يقاد في طريق التقدم العمرانى والاقتصادى بكل السبل التى تستطيعها ادارة حازمة مشبعة بروح الحنسان والعطف وبذلك يصل الى المركز الذى يصبوا اليه ويستحقه فى العالم

قناة السويس

والمخالفة الانجليزية للمصرية العسكرية

ان فخر هذه القناة الهائلة يستوقف الخيال والنظر، هذه القناة الجديرة بالارض التى شهدت مشاريع انقراعة العظيمة فى العصور السالفة القديمة . على انه يجب أن لا يغيب عن الازهان الخسارة التى منيت بها مصر فى شقها فلقد فقدت من الارواح فى سبيلها اكثر مما فقدت فى الحرب العالمية الماضية

حقيقة أنها تعود على الشرقة التى تستغلها يربح عظيم لكن مصر لم تخرج منها بأحقر ميزة، بل على العكس اذ شق هذه القناة سبب رئيسى فى تعاستها

انى اذكر انه فى عهد المرحوم السير الدون غورنست ذلك

العهد الذي تميز بصفاء العلاقة بينى وبين ممثل بريطانيا العظمى اقترح مد امتياز الشركة . وجاء الاقتراح من ناحية الشركة المستأجرة التي تبحث عن فائدتها الشخصية أولا وبطبيعة الحال ، لكنه من دواعى الاسف الشديد أن الجمعية التشريعية بدلا من ان تتقدم باقتراحات مضادة تحرص بها على الحصول على قسط وافر من الارباح حالا رفعت ببساطة المقترح المقدم اليها ونظرات الى المشروع نظرة قلبته رأسا على عقب ، ففرت فرصة ذهبية ، وكان عليها ان تسأل ما الذي يخبئه الزمن لنا الى نهاية مدة الامتياز ؟ ومن ذا الذى يجيب على هذا السؤال امام الحالة السياسية في العالم اليوم . ان بريطانيا تطالب بحق حماية القناة اليوم وفي المحالفة المفهومة تريد ان يصرح لها بالاحتفاظ بقوة علي ضفتيها

ان المستر رامزي مكدونالد سافر الى امريكا ليفتح الكلام في مسألة نزع السلاح العظيمة وربما عالج مسألة الممرات المائية التي هي بمثابة الروابط بين المحيطات الدولية فاذا لم يأت هذا الموضوع لهذه المناسبة فان عصبة الامم مضطرة بسبب عملها للامم العام ان تشتغل بقضية الممرات المائية وان تجد حلالها وفي هذه الحالة لا يبقى لبريطانيا مصلحة خاصة في ان تأخذ علي عاتقها حماية القناة وتأخذ العصبة هذا العمل عنها من غير ان تخرج بريطانيا او مصر بأية فائدة خاصة

ورأى الاخير إذن هو أن على مصر أن تصل إلى اتفاق مع بريطانيا يتضمن أن تصبح القناة بعد انتهاء مدة الامتياز شركة تستغلها مصر وبريطانيا معاً وبذلك يحال بين وقوعها في ايدي الشركة الحالية

اتنى أعارض معارضة قوية فى تجديد امتياز الشركة وانه لمن
دواعى الدهشة انه من من يوم انشاء هذه الشركة لم يفكر
وزير مصرى واحد فى توسيع الدور الذى يجب أن تلمعه بلاده
فى الشركة ولم يحدث أن وقع الاختيار على وزير مصرى واحد
لممثل مصر فى مجلس ادارة الشركة الى الآن بل لم يفكر موظف
مصرى كبير فى العمل على الوصول الى وظيفة رئيسية فيها ولا
فكرت الشركة من ناحيتها فى ذلك .

وامر الآن للكلام فى المسائل التى تعرض وتتعلق بوجهة
النظر العسكرية .

لقد قامت عدة انتقادات من جانب الساسة المصريين ضد
اقتراح تحديث الجنود البريطانية فى منطقة القناة ، وتقديم مثل
هذه الاعتراضات بخيل الى انها برهان على أن كثيرين من المصريين الذين
يجب أن يكونوا اكثر معرفة لشؤون بلادهم لا يعرفون كثيراً مما
يجرى فيها ، فاحتلال الجنود البريطانية لصفى القناة ليس شيئاً
جديداً واني لاذكر ان الحكومة البريطانية اشترت فى بورسعيد
فى بدايه انشائها فندقا كان اصحابه على شفا الافلاس وقلبه الى ثكنة
وأوجدت فيه مستوصفا ومخازن ومالى ذلك من المنشآت العسكرية
الضرورية ولم يجر هذا فى الخفاء ولم يكن سرا لان الراية البريطانية
تتحقق على ساريتها ويرى كل ذى عين رجال النوبة الانجليز
على يابه .

فاجنود البريطانية عسكرت فى منطقة القناة برغم حيدتها
ان الحرب الماضيه علمتنا دروسا لم تكن ننتظرها فيما له علاقه .

بتطور وسائل الحروب كاستعمال السيارات المصفحة والظيارات
ومن دواعي الاسف انه لا يزال يوجد كثيرون لا يبصرون هذه
الاشياء الجديدة ولا يفكرون في دروسها ويضيعون وقتهم
بالاصرار على الاهتمام بالسؤال عما اذا كانت القناة تحتل في الضفة
الشرقية او الغربية .

ان مثل هذا التفكير اصبح الآن موضع السخرية والفكاهة
ان استقلال مصر الذي هو غاية النى يجب أن لا يحملنا مصاريق
الاحتفاظ بجيش كبير أو انشاء بحرية وخير ما يعمل لمصر أن تبقى
لمصر الجنود البريطانية في منطقة القناة وان ينص على ذلك في
المعاهدة وان تكون عصابة الامم حكما وفي هذه الحالة يبقى وجود
الجيش الانجليزية علامة على قيام التحالف بين مصر وبريطانيا ،
فهت أن القوة المذكورة قدرت ب ٤٥٠٠ رجلا ومثل هذه القوة
لا تكفي لحماية القناة لكن يمكن اعتبارها علامة ايضا على ان حماية
القناة عهدت الى بريطانيا والمأمول ان المصريين يجدون الواسطة
التي يقنعون بها بريطانيا ويدفعونها لحماية الشواطئ المصرية بوسائطها
البحرية فيأخذ الاسطول البريطاني هذه المهمة على عاتقه وبهذا
تكون بريطانيا دفعت عن الامتيازات التي نزلت عنها مصر لها

ومن واجب مصر أن تقدم كل التسهيلات التي تجعل هذا
الحلف حقيقيا وعلى الجنود المصرية ان تتمرن تمرينات مماثلة لما
يجريه الجيش البريطاني ، واقترح لهذه المناسبة ان تشكل كذلك
لجنة تسمى لجنة الاتصال تنظم العلاقات بين اركان حرب الجيشين
من غير تدخل ولو متبادل في شؤون الجيش المصري الداخلية مع

تمهيد الوسائل بالسماح للطلبة المصريين بالالتحاق بكليات انفجرتا العسكرية والعضباط من اركان الحرب بالتمرين تحت اشراف هيئة اركان الحرب البريطانية فاذا نفذت هذه المقترحات يصبح لمصر جيش صالح للدفاع عنها يكون اقرب الشبه بجيش سويسرا الذي هو الجيش الوحيد الذي يعرف الجندي فيه ان واجبه الوحيد هو الدفاع عن وطنه وان ليس من مهمته ان يعتدى على شبر واحد من ارض اجنبية

وللاصول الى جيش مماثل الجيش السويسري يجب رفع مستوى التعليم في مصر بل يجب أن تختفي الامية ١١

مركز مصر في الشرق

في اوربا ممالك كثيرة تبحث عن تعاقد بمعاهدة مع بريطانيا العظمى ولكن طبيعة مركز بريطانيا في مصر وهو مركز لم يحدد مضافا الى الموقع الجغرافي والمصالح الكثيرة المشتبكة يجعلها هي التي تطلب المعاهدة فليست مصر هي التي تبحث عن تحالف بل بريطانيا هي التي تطلب هذا التحالف

وهذه فرصة ليست في متناول يد أية مملكة أخرى فاذا أمكن أن تعقد محالفة متينة مع بريطانيا فان مصر لا ننسى أن مدينتها وتهذيبها وثقافتها ارقى مستوى من كل الممالك الشرقية ستدعى لتلعب دورا عظيما في عالم الشرق الحديث .

يجب أن نذكر ان كل الممالك العربية كانت قبل الحرب في مركز ولايات « أيلات » تركية وهي اليوم تحررت من هذا النير،

لكن ماهو مركز مصر ؟ ان مصر مازالت بعد عشرة أعوام من نهاية الحرب العالمية في نفس المركز الذي لم يحدد مع ان العراق الواقعة تحت الانتداب يقال أنها بمساعدة بريطانيا ستحرز عضوية في مجلس عصبة الامم (هذا الفصل من الكتاب كتب قبل انضمام العراق للعصبة)

فهذا الحادث يمكن أن يعد ضربة لمصر التي تفوق العراق تقدما . واعتقادي أن الخوف من هذه المواجهة لا يتحقق وعلاوة على ذلك فإن بريطانيا على استعداد لان تعرض كل الخلافات التي تقوم بينها وبين مصر لتحكيم مجلس العصبة وفي هذا التحفظ تقدم بريطانيا مثالا على اخلاصها بل واعترافا كاملا باستقلال مصر ويجب ان لا تتخيل مخاوف لا حقيقة لها ، والمستقبل كفيل بسد النقص الحاصل في المعاهدة المقترحة فسيكون لعصبة الامم ان تحمل الصعوبات .

وأؤكد أن هذا التحفظ هو أهم مواد هذه المعاهدة ، بل وفيه برهان على أن بريطانيا العظمى لا تخفى غرضها مستترا يحملها من عهد وقعت عليه بتوقيعها .

إذا قبلت مصر المعاهدة فإن مركزها يشهر وتمكن من أن تقوم بمهمة عظمى مهمة الوسيط في تصفية كل المتاعب القائمة في البلاد العربية ، وهذا ميدان تستطيع مصر فيه بسبب مركزها الجغرافي أن تقدم خدمات جليلة للمدنية والحضارة .

اني لا ذكر اجتماعا حضرته في جلسة من جلسات عصبة الامم في جنيف حينما سمحوا لمضو الحبشة ان يتبوا مقعداً هناك فسألت

وأين يجلس ممثلو الممالك الشرقية الاخرى فكان الجواب ان مكانا محفوظا للحجاز لكن هذا المكان لم يكن مشغولا بأحد ما أعظم اليوم الذي فري فيه لممثل مصر مقعدا ، ياله من يوم سار ذلك اليوم الذي يسمح فيه لمصر بالانضمام لحظيرة الامم في ذلك اليوم تسلم سيادتنا وتطمئن ، ثم تحمل العصبية مشكاة مصر الدولية نهائيا

ربما تطلع بعض الدول الى احراز بعض المزايا الاقتصادية من مصر بعد انتهاء تدخل بريطانيا في شؤونها . وأنا اميل الاعتقاد بان لا يتحقق اهل هذه الدول وأؤكد بانه بعد ان تتم المصادقة على هذه المعاهدة ستصبح بريطانيا محبوبة جدا في مصر وسيميل المصريون الي ان يكونوا اكثر ثقة بها من الدول الاخرى التي تتوهم خطأ بأن المركز الجديد بهي لها فرص استفادة اقتصادية

الاقليات

لم يكن هذا الموضوع المعقد الشائك معروفا للمشرعين في مصر ولقد طاشت كل الاقليات الوطنية المختلفة قبل الاحتمال البريطاني مع المصريين في منتهي الصفاء والمودة والتسامح . وتصريح فبراير سنة ١٩٢٢ كان أول ما لفت النظر لهذه الطوائف التي تختلف اختلافا دينيا وطائفيا عن بعضها البعض .

والاقباط أهم هذه الاقليات في مصر ولا زلت اذكر علاقتي الفاتكة مع عظمائهم وبذلت جهدي في معاملتهم على قدم المساواة مع الاغلبية وكان على أن أكون في مقدمة من يعترفون بخدمات

وامانة المرحوم بطرس غالي باشا وأؤكد انه كان في أثناء حكمي
أحسن رئيس نظار وفقت اليه ولقد قام القبط بفصليهم في الحركة
الوطنية من مبدئها بعد الحرب فادوا واجبههم بحماس وحرارة وضحي
الكثيرون منهم بارواحهم في سبيل القضية العامة وهناك قوائم
عديدة بمن قتل او جرح أو اعتقل منهم

والمعاهدة المقترحة اليوم تعترف بحق مصر الذي لا ينازع في
حماية المصريين جميعها من غير تمييز بين جنس أو طائفة وتؤمل ان
يسلك القبط السلوك الذي تميزوا به في سنة ١٩١٩ ويؤدوا واجبههم
في المحافظة على سيادة بلادهم الوطنية

والان نتكلم عن السوريين فهذه الطائفة كانت تحتل وظائف
حكومية كثيرة في بدء الاحتلال وهم يميلون للانجليز وطالما
قدموا خدما ومعاونة للسياسة البريطانية لكن هذا لم يمنهم الجالية
السورية من أن تظهر عاطفتها نحو الالمانى المصرية والآن كما في
الماضى نرى كثيرين من الاسر السورية العريقة تعمل على أن
تحصل على الرعاية المصرية

ويجيب بعد ذلك دور الارمن وأريد هنا قبل ان اعالج
موضوعهم أن اشد بذكرى طفران باشا أوبرو الذى كان ناظر
خارجية مصر وقت ارتقائى عرشها في سنة ١٨١٩ والذى كان
مستشارى المخلص الامين ويجب على أن أقر بأن سلوكه الى يوم
وفاته كان اخلاصا متناهيا لشخصي ولبلادى

ومنذ قامت المذبحة الارمنية في تركيا أثناء حكم عبد الحميد
هاجر كثيرون من الارمن الى مصر ، ومن ذلك الوقت الى الان

استطاع كثيرون منهم أن يثروا ثراء عظيما ولقد شهدوا وهم يعترفون أيضا بأن الامة المصرية اكرمتهم ، ولكن مما يؤسف له أنهم لم يظهروا أقل اهتمام بالقضية المصرية ولم تبد منهم أقل رغبة في الاندماج في الاسرة المصرية برغم أنهم كانوا في موقف يضطرم الي ان يتجنسوا بالجنسية المصرية فيؤدوا الواجب للبلاد التي آوتهم

وللأسمريين في مصر حكاية ، فهؤلاء هيأت الامتيازات الاجنبية لهم الفرصة للاستفادة فوضعوا انفسهم تحت حماية دول كثيرة واصبح عمداؤهم رعايا دول اجنبية وليس فيهم واحد اشترك أو تعاون مع السياسة الوطنية المصرية ولكن من المنتظر ان يغير كل هؤلاء بمجرد الغاء الامتيازات اتجاههم ويبذلوا نشاطهم لصالح هذه البلاد ، وانا لنا ان نأمل في تحقيق ذلك ولو أن مصر دون بلاد الله جميعا هي المملكة الوحيدة التي لا يأبى اليهود فيها لسياسة او امانى البلاد التي يعيشون فيها

على ان لهذه المسألة شذوذا في مسلك سيادة الخاخام نعوم افندى الذى كان يشغل هذه الوظيفة قبل ذلك في تركيا وانتقل الى مصر ، فقد اظهر هذا الرجل الشهير رغبة فى الحصول على الرعية المصرية وكان يريد بذلك ان يكون مثالا لابناء دينه الذين نؤمل به ان يقتفوا اثره

الامتيازات

ان نظام الامتيازات في مصر . نظام قديم العهد جدا . بيد .

انه ليس في الاستطاعة تبرير دوامه حتى الآن . باى سبب مرض يسوع بقاؤه . اذ ان التشريع المصري هو في الحقيقة متطابق من الناحية العملية مع تشريع الامم المتحضرة

ولقد كان انشاء المحاكم المختلطة - وهي مظهر هذه الامتيازات - في عهد حكومة جدى (اسماعيل باشا) ولهذا ليس في استطاعتى افاضة القول عنها وعن شئونها واسكن الذى استطيع تأكيده عن ثقة انى في وقت ارتقائى عرش مصر سنة ١٨٩٢ رأيت قضاة مصريين ، هم بقية عصر انقضى منذ با كوزة ايام اصلاح القضائى ، والقليلون جدا من هؤلاء القضاة كانوا حائزين للديبلومات القانونية بل لقد كان من بينهم رجال عسكريون . وآخرون غيرهم أطباء ومهندسون اذ كانت المؤهلات الوحيدة والمشرط توفرها وقتذاك فيمن يتولون مناصب القضاء في المحاكم المختلطة . هى المامه باللغة الفرنسية وحسب . ولذلك حدث ان كل موظف مصرى ملكى يتوفر فيه هذا الشرط . ويستطيع ان يرتدى زيه على الطراز الاوروبى ويتكلم الفرنسية بين القضاة الاجانب . كان يختار لمنصب القضاء في تلك المحاكم

وكثيرا ما وقع هذا المنظر ، منظر مصرى يحاكم امام اولئك القضاة الاجانب . وهو لا يفهم سوى اللغة العربية . ولا يجد محاميا يستطيع ان يفهم لغته هذه حتى يتولى الدفاع عنه امام المحكمة المختلطة . اذ لم يكن بين المحامين المشهورين في تلك المحاكم من يعرف لغة البلاد ولو معرفة مناسبة متوسطة

ولحسن الحظ ان كل هذه الحالات قد تلاشت في طيات التاريخ

واختفت بجميع مظاهرها ، واصبحت الاغلبية من المحامين وطلاب القانون اليوم من مواليد مصر بل ويقفون على قدم المساواة مع زملائهم واقرانهم في الممالك الاخرى الحديثة المتمدنة وأصبح من المتعذر على أى محام قادم من الخارج ان يزاول مهنته — مهما كانت اهمية فروعها — في مصر

وبينا يستغرق التأمل الدقيق الانتباء في مثل هذه الذكريات من صور الماضى تواجهه الحقيقة الواقعة . وهى عدم بذل اية محاولة لامتداد اجل القضاء المختلط وسيطرته ، حتى تصبح محاكمه متساوية مع المحاكم المصرية من ناحيتى اتساع نطاقها وسلطان نفوذها

ولقد اعترفت حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا — فى المعاهدة التى يدور البحث فيها الآن (معاهدة سنة ١٩٢٩) ان نظام الامتيازات التى لاتزال نافذة ببقاء المحاكم المختلطة فى مصر . لم يعد يتطابق فى شىء مامع روح العصر . بل ولا يتوافق البتة مع الحالات الحقيقية فى مصر

وازيد من هذا ان الحكومة البريطانية وعدت مصر بان تساعدنا على ايجاد مخرج لها — باية حال من الاحوال — من هذا التحكم البغيض . ان لم تعمل على وضع حد له . واقد تمت بالفعل خطوه فى طريق هذه الغاية . وهى نقل سلطة المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة

ومن الواجب على المصريين ان لا يدركهم السكال من بذل الجهود يوميا لترقية هذا النظام من وجهة العمل على توحيد هاتين

السلطتين القضائيتين توحيدا تاما وانى لجد الثقة والامل فى ان تطبيق المعاهدة الجديدة سيقنع كل انسان ان توحيد هاتين السلطتين أمر ضروري جدا . وبذلك يرتفع مستوى القضاء والمحاميين فيهما الى مكانة أعلا . بينما أن الاجانب والمصريين من هؤلاء سيجدون أمامهم كتلة واحدة من القانون . وعدالة واحدة يشهدونها بحيث يتناسب تطبيقها على الافراد والمجموع هذه الهيئة الموحدة من القضاء ستصبح ولا ريب وسيلة تستطيع بها الحكومة المصرية ادخال التوزيع الحديث العادل من الضرائب ضمن انظمتها . فلا تزال النسبة الغير العادلة فى هذه الضرائب هى السبب فى فداحة العبء على كاهل الاهالى فى هذه البلاد . ولو استطاعت توزيع اثقاله نسبيا لاختفت مكاتها بين الامم الديمقراطية والتمدنية .

وبهذا اصبح الواجب المنشود من المستقبل القريب هو ايجاد هيئة واحدة قضائية وطريقة واحدة عادلة من التوزيع وما يؤدى اليه مناطق المعاهدة التى سيعرض نصها دلي شعب مصر (يقصد معاهدة سنة ١٩٢٩ أو ١٩٣٠)

الامرطورية البريطانية وأمريكا

أما وقد فرغت من الكلام عن الشطر الهام جدا فى آرائى عن المعاهدة . فاني أرغب فى أن اقول بضع كلمات لمواطنى عن موضوع بريطانيا العظمى . وذلك العالم المتراعى الاطراف من المستعمرات التى هى وابطة عقدها

أني أريد أن أشرح للمصريين ما أعرف عن الرابطة الداخلية للاتحاد الذي حفظ كيان الامبراطورية البريطانية حتى الآن في الوجود . وكيف أن فكرة الحرية تزيد من قيمة المعاهدة المقترح عقدها مع مصر

ولسكن قبل كل شيء ما هي الامبراطورية البريطانية ؟ ؟ من الضروري جدا أن نبدأ الكلام بهذا السؤال . ذلك لأن العدد الجهم من المصريين لا يعرفون من كلمة « بريطانيا » إلا القوة المسيطرة باحتلالها بلادهم فقد أصبح مألوفاً لديهم أن يروا الجيش البريطاني والبحرية البريطانية ، والموظفين البريطانيين في الادارات الحكومية بمصر

ولما لم يرسخ في اذهان المصريين أن يفكروا في هذه الدولة كقوة واحدة . فاني أريد أن أشرح لهم عظمتها الحقيقية ومركزها في العالم

ان الامبراطورية البريطانية — أو الشعوب البريطانية المتحدة — كما ابتدأت تسميتها الآن — تشغل من الكرة الأرضية ما مساحتها زهاء ٣٤ مليوناً من الامتار المربعة . بينما ان مساحة المعمورة لا تزيد عن ١٢٢ مليوناً : ولا يدخل في مساحة هذه الامبراطورية البلاد الواقعة تحت الانتداب

أما السكان الذين تحق فوق رؤوسهم الراية البريطانية فيبلغ عددهم نيفاً و ٤٠٠ مليون نسمة . وبذلك يتألف منهم أكبر اتحاد من الشعوب عرفه التاريخ

أما اهم الاركان في هذا الاتحاد فهي بريطانيا العظمى ، وكندا

واستراليا ، وزيلاندة الجديدة ، واتحاد افريقيا الجنوبية الذي أعلن عنه رسميا في المؤتمر الامبراطوري الاخير بأنه أصبح حراً وعلى قدم المساواة مع الحكومات المستقلة بحيث أصبحت رابطة اتصاله بالامبراطورية محصورة في الولاء للتاج . على ان يكون التعاون متبادلا بينه وبين بريطانيا في طريق الحرية الديموقراطية بدون ما يمس استقلال الشعوب والجمالية الخارجة عن نطاق هذه الامبراطورية الشاسعة .

ولا سبيل الى اعتبار هذه الامبراطورية قوة تنزع الي بث روح الحرب في العالم . ولا يمكنها على النقيض من ذلك . انها قوة سلام ووفاء ، قوة تنبج في كل مكان شطر المحافظة على توطيد السلم والتوازن بين الامم . ومن الامور الشاقة ان نفعل مقدار الفوائد التي قد تغنمها مصر من ارتباطها وتحالفها مع الامبراطورية البريطانية . بحسب مصر أن تحالفها هذا وسيلة من وسائل الضمان تكفل لها وقايتها من أى اعتداء خارجي في غضون ذلك الوقت العصيب الذي نحتاج اليه مصر لتنظيم شئونها الداخلية . وترقية مرافقها الحبوية

ان الحرب العالمية قد اجدت على هذه الامبراطورية العظمى نتيجة غير هيمنة وهي استبقاء مكانتها في العالم السياسي . وذلك بان اختطت لنفسها خطة من السياسة عاليا . وليست خطة من السياسة الاستعمارية

واقصد بالتمييز بين الخطتين ان الاولى تنطوي على السلم والتعاون حينما ان الثانية ليس معناها الا العدوان على الحقوقي واستلامها .

إنها قوة أدبية قد تخذل إلى زمن أطول كثيرا مما يتوهم الذين يكتبون عن هذه الامبراطورية من كتاب أوروبا — ذلك لأنها قامت على أساس مزدوج من الحرية والعدالة . ومما هو جدير بالذكر في هذا الصدد أن الزعماء العسكريين في حرب البوير سنتي ١٨٩٩ - ١٩٠٢ والذين بلغوا أخيرا منصب رؤساء الوزارات في اتحاد افريقيا الجنوبية قد ادوا خدمات جليلة لقوات الامبراطورية البريطانية في الحرب العظمى ما بين ١٩١٤ - ١٩١٨ ورئيس الوزراء حاليا في تلك البلاد هو الجنرال « هرتزوج » — وهو منحدر من اصل هولاندي — وقد اشترك في المؤتمر الامبراطوري الذي عقد سنة ١٩٣٠ في لندن

على هذا الأساس من العدالة والحرية — وقد اصبحنا على اجلي مظاهرها في بريطانيا — قام النظام الديمقراطي الواسع النواحي والذي لم يشهد العالم مثله حين تسيطر عليه الآلام والمتاعب بالمعنى المفهوم من هاتين الكلمتين لدى الشعوب اللاتينية المنشأ ان اقصى آمالي التي اتوق اليها هو ان مصر تنشعب من العدالة العملية . ومن المبدأ الذاتي الذي فطرت عليه الشعوب البريطانية . اذ ان أي فرد من افراد الامم المصرية لا يتحلى بهذه الصفات . تصبح كل أمانيه وآماله في الديمقراطية والحرية أشبه بأحلام الكسالى . ان بريطانيا العظمى لا تستطيع أن تكلف نفسها امدا طويلا مشقة الاهتمام بمصالح مصر وسعادتها لان قناة السويس وهي ذات أهمية عظمى لبريطانيا . تخرق الاراضي المصرية

وفي سنة ١٩٢٧ بلغت جمولة السفن التي اخترقت هذه القناة

٢٨ مايون طن، للامبراطورية البريطانية منها مالا يقل عن ١٦ مليون
والان قد امتد بنا الحديث الى السكلام عن العظمة المالية
لبريطانيا العظمى . وانها لقوة تجلت في اوضح مظاهرها منذ ان
وضعت الحرب العالمية اوزارها : فان ذلك الحمل الباهظ الذي جشم
الشعوب المتقاتلة من كلا الطرفين نحو ٥٦ الف مليون جنيه تمهات
منها بريطانيا وحدها ما نسبته الربع من هذا المبلغ العظيم وهو
نحو ١٣ الف مليون تقريبا من الجنيهات

ولهذه الحقيقة الواقعية اصبحت بريطانيا - من حيث علاقتها
بالولايات المتحدة - أمة مدينة لها بدلا من ان تكون دائنة . وعلى
الرغم من هذا فانها تفخر بمركزها العالمي اليوم . وحسبها أنها الدولة
الاوروبية الوحيدة التي خاضت غمار الحرب الكبرى وخرجت
منها محتفظة بوحدةها كما كانت اولا . بينما انت بقية تلك الدول
المتقاتلة قد تمزقت اربا في هذه العاصفة المالية . ولا بد لها من جهود
شاقة لجمع ما تبدد من قواتها في مختلف النواحي

والى جانب هبوط العملة في تلك الدول سواء اكانت الليرة
أم المارك أم الفرنك . فقد طأت الاحوال من الاضطرابات الخارجية
والداخلية ايضا .

وظل الجنية الانجليزي وحده هو الثابت في وجه هذه
العاصفة . ويرجع الفضل الاكبر في ثباته الى النظام الدقيق والوسيلة
المتقنة اللتين تسير عليهما اعمال المصارف في بريطانيا يضاف الى
ذلك ان الشطر الاكبر من النفقات قد أمكن تغطيته بالضرائب
المباشرة وغيرها .

واذا كان التقليد — كما قيل — هو أقوى الادلة علي صدقه
التعلق . فان اوروبا — قبل الحرب الكبرى — قد أظهرت علائم
كثيرة علي تعلقها للنظام المالي البريطاني .
ولا يعرف بوجه عام هل تظل بريطانيا محتفظة بأولويتها في انها أكبر
دائنة لشعوب العالم وان كانت رؤوس أموالها المتواصلة الاستثمار
لاتزال هي السائدة في القارة الأمريكية الجنوبية . وفي ذلك الفرع
القوي الآخر من فروع « الانجلو — ساكسون » وهو حكومة
الولايات المتحدة .

ان الضحايا التي بذلتها بريطانيا من الارواح والاموال كانت
عظيمة جدا . ولكن المبدأ الرئيسي الاول من هذه الحرب قد
استطاعت بريطانيا ان تدركه

هذا الغرض هو تدمير الاسطول الألماني الذي كان تضخمه اثناء
العشر السنوات التي سبقت الحرب العالمية خطرا دائما يهدد
خطوط المواصلات التي تربط بريطانيا العظمى بممتلكاتها في
وراء البحار .





Bibliotheca Alexandrina



0424184